دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الموسوعة السياسية المعاصرة الحلقة 29
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الجمال، أحمد مختار
المجلد/العدد:	ع158
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	صيف
الصفحات:	160 - 170
رقم MD:	694119
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإنتخابات الرئاسية ، التحالفات الساسية، الربيع العربي، الدول
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/694119

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الموسوعة السياسية المعاصرة

(الحلقة 29)

د. أحمد مختار الجمال

مفكر ودبلوماسي مصري

مصداقية الانتخابات الرئاسية والنيابية في الأنظمة الديمقراطية

Presidential & Representative Elections' Credibility in Democratic Regimes

حسب إحصائيات الأمم المتحدة، فإن الانتخابات المتعددة الأحزاب تعقد في حوالي 150 دولة من حوالي 200 دولة. وفي الهند بالذات تعتبر أوراق الاعتماد الديمقراطية من المقومات المتأصلة في مؤسسات قوية بالدولة ونماذج مستقرة للممارسات السياسية وأوزان القوى بين مختلف أجهزة الدولة بما فيها الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

وفي موجة التحول إلى الديمقراطية في العالم التي بدأت في الثمانينات، فإن حوالي 80 دولة اتخذت خطوات هامة نحو الديمقراطية. ودخلت أكثر من ثلاثين منها في تجربة التحول من النظم العسكرية إلى الحكم المدني. ومع هذا نصف عدد هذه الدول لم تبد ما يفيد أنها تحولت إلى الديمقراطية أو عادت إلى الحكم السلطوي. وكانت باكستان هي الحالة الاستثنائية الوحيدة التي تحولت إلى الديمقراطية مرة أخرى.

وفي دول أخرى في جنوب آسيا شهدت عملية التحول الديمقراطي طريقًا مسدودًا حول موضوع وضع الدستور، وكانت تجربة جزر المالديف مع الديمقراطية قد تعرضت لمخاطر لأن نتائج الانتخابات لم تكن على هوى جماعات الضغط هناك. بينما في سيريلانكا حيث الديمقراطية مستقرة بشكل جيد حتى الآن إلا أنها تتخذ طابعًا سلطويًا.

ويتساءل بعض الخبراء: لماذا تبدو الديمقراطية في حالة تقهقر بعد أن أحرزت خطوات ملحوظة في الثمانينيات؟ إن النتيجة الحتمية هي التآكل المؤسسي وانتشار الفساد وممارسة تزوير الانتخابات. وتدل التجارب الحديثة للانتخابات في دول مثل نيجيريا وكينيا وزيمبابوي على أن تأييد غالبية الذين أدلوا بأصواتهم لصالح أحزاب المعارضة لم يكن ضمانًا لهزيمة النظام الحاكم، حتى لو كانت هذه الأغلبية قد حصلت على هامش واضح. وفي معظم هذه الحالات فإن الاضطرابات التي قامت بها الجماهير بعد الانتخابات، والتي اتسمت غالبًا بأعمال العنف. هي التي قادت إلى تغيير النظام، كما حدث في الانتخابات التي جرت في بيرو وصربيا في 2000 وفي أوكرانيا في 2004، وكذلك انتخابات الحزب الواحد التي عقدت في بنجلاديش عام 1996.

وحتى افتراض أن ارتفاع الدخول وزيادة حجم الطبقة المتوسطة يساعدان التضامن الديمقراطي أصبح محل شك بسبب التجارب التي مرت بها دول حديثة التجربة مع التحول الديمقراطي في شرق آسيا. وبالرغم من التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته تايلاند فإن العملية الديمقراطية شابها عيب التدخلات العسكرية، ومقاطعة الانتخابات، وأعمال الشغب العنيفة في الشوارع. وبعد سقوط ماركوس في الفلبين فإن كورازون أكينو قدمت مثالاً جيدًا عندما اعترفت بهزيمتها في الانتخابات عند نهاية ولايتها الأولى كرئيسة للجمهورية.

ولكن منذ ذلك الوقت مرت التجربة الديمقراطية هناك بتغييرات عنيفة لم يتنبأ بها أحد. وكانت التجربة الإندونيسية واعدة بالرغم من تاريخها الديمقراطي القصير. ومنذ سقوط سوهارتو في 1998 أدخلت الدولة إصلاحات سياسية واسعة النطاق منها عدم مركزية السلطة في الولايات وتحديد مدة حكم الجمهورية بحد أقصى مرتين، فإن استمرار هيمنة حزب واحد يجعل الانتخابات بلا منافسة بحيث لا توجد وسيلة فعالة لإخضاع الحكومة للمساءلة أو الحكم على مدى شعبيتها.

ولكن بالنسبة لبنجلاديش فإن وجود حزبين كبيرين جعل البلاد تتمتع بوضع متميز في هذا الأمر، ولكن لسوء الحظ فإن بنجلاديش تعتبر هي أيضًا مثالاً لكيف يمكن لحكومة تولت السلطة من خلال انتخابات لها مصداقية قائمة على المنافسة، يمكن أن تصبح أوتوقراطية إذا لم تكن هناك ديمقراطية تمارسها الأحزاب داخلها. وهناك مثال آخر يمكن أن نستمده من تجارب بنجلاديش في الديمقراطية التي يسيطر عليها حزبان كبيران. فإذا كانت الأحزاب مبرمجة أساسًا على سياسة الرعاية التي تغدق المزايا على أعضاء الحزب الحاكم، فإن النتيجة الحتمية هي تسييس كل مؤسسات الدولة وإضعاف الحكم الرشيد واتباع سياسات قائمة على المواجهة بالانتخابات فقط. وحتى في غياب معارضة لها مصداقية، فإن الحزب الواحد المسيطر يمكن أن يتمسك بالحكم، ليس بالضرورة من خلال انتقاص الحرية الديمقراطية، وإنما بقدرته أيضًا على تقديم حكم رشيد وأداء اقتصادي مميز.

وربما تعتبر الأمثلة منحصرة في ماليزيا في عهد مهاتير محمد. وفي الفترة التي أعقبت عهده كان الجانب البارز في أوراق الاعتماد الديمقراطية لماليزيا متمثلة في ممارسة الديمقراطية داخل حزب مسيطر. كما أن جنوب أفريقيا تقدم نموذجًا آخر لحزب واحد مسيطر حيث الزعامة الحزبية تغيرت بطريقة ديمقراطية.

وإذا قارنا نظام ماليزيا أو جنوب أفريقيا مع نظام بنجلاديش يمكن أن يثار سؤال هام. أي من النظامين يعتبر أقل عرقلة للتطور الديمقراطي؟ هل هو نظام متعدد الأحزاب بأصالة ولكن يدار بطريقة أوتوقراطية، أم نظام يكون فيه حزب واحد مسيطرًا ولكن له ممارسات ديمقراطية داخل الحزب؟.

والآن، كيف يمكن للانتخابات أن يكون لها مصداقية بتقوية الهيئات المسئولة عن إجراء الانتخابات؟ ترد إلى الذهن في الغالب الهند كقصة نجاح تقدم لنا دراسة حالة مفيدة. وفي التسعينيات وتحت ضغط من المجتمع المدني والمعارضة والمجتمع الدولي قامت المكسيك بإدخال إصلاحات دستورية واسعة المدى في

نظمها الانتخابية والسياسية وتضمنت هذه الإصلاحات استقلالية اللجنة الفدرالية للانتخابات، وأقيمت محكمة للانتخابات لفض المنازعات الانتخابية وأقامت خدمات مهنية محترفة للإشراف على الانتخابات. ونتيجة لذلك فازت المعارضة بالأغلبية في الجمعية التشريعية في انتخابات 1997 لأول مرة في التاريخ الحديث للمكسيك وتولى الرئاسة مرشح المعارضة.

وإلى جانب وجود نظام انتخابي ومصداقية فإن وجود هيئة قضائية مستقلة ونشيطة أمر لا يقل أهمية بحال. وفي أفريقيا تعتبر غانا مثالاً للديمقراطية مع سجلها في ستة انتخابات رئاسية سلمية، منذ تحولها إلى الحكم المدني في عام 1992 ومازالت مسيرة الديمقراطية تسير بين دول العالم في بطء أحيانًا وفي تسارع أحيانًا والمهم ألا تتوقف حتى لا تسمح بعودة النظم الاستبدادية والديكتاتوريات التي أذاقت الشعوب الأمرين.

تعريف التحالفات: وظائفها وأبعادها

Definition of Alliances: their Functions & Dimensions

التحالف هو ارتباط يتم تشكيله لدعم المصالح أو القضايا المشتركة، وهو علاقة يتفق عليها بين مجموعة من الدول والأفراد أو الأحزاب أو الجماعات. وتوجد تحالفات عسكرية وإستراتيجية ودولية وسياسية، وهي عادة تتيح الفرصة للقيام بأعمال كبيرة تفوق قدرات وإمكانيات أية دولة أو جماعة منفردة، كما أنها توفر فرصًا لتقاسم التكاليف وتحد من الازدواجية.

وتمثل التحالفات ائتلافات مؤقتة لتنفيذ مهام محددة، أي أنها تغير نمطًا من التعاون يمكن أن يكون عاملاً فعالاً في نجاح المهام، كما يمكن للتحالفات أن تستفيد من الخبرات المتنوعة للأعضاء ومن شبكات اتصالاتها ومن مواردها المتاحة.

ووجود تحالفات معناه إيجاد فرص أكبر للوصول إلى صانعي القرار لأن التحالف لا يمثل طرفًا واحدًا ولكن مجموعة من الأطراف التي يضفي عليها التحالف زخمًا وأهمية. كما يتسم التنسيق والتعاون والتكامل في ظل التحالفات لأن التنسيق يعني أن يأخذ كل طرف متحالف بعين الاعتبار ما تقوم به الأطراف الأخرى من أنشطة وفاعليات. والتكامل يتيح للأعضاء –عند العمل في مشروع مشترك– أن تتكاتف معًا لتحقيق الأهداف المتوخاة بأقل تكلفة وأكبر عائد. كما أن من ميزات التحالف الالتزام خاصة بشأن ما يمكن أن يسهم به مشروع ما من موارد مالية أو بشرية أو تأثير إستراتيجي.

وحتى ينجح أي تحالف ويستمر لابد من مراعاة أن الأهداف متوافقة وواقعية، وأن يكون هناك اتفاق متبادل بين جميع الأعضاء وقرار متخذ بشأن القضية المثارة والنهج المستخدم وإمكانية العمل المشترك مع منظمات أخرى. ويقتضي هذا وجود ثقافة متبادلة وأهداف متفق عليها. كما لابد من التأكد هل التعاون سيكون مرة واحدة لمواجهة ظرف طارئ أو طويل الأمد، وهل ستكون هناك شفافية ورقابة ومساءلة وأن يكون تقسيم العمل متسمًا بالعدالة والموضوعية.

كما لابد من تقويم التحالف كل فترة للتأكد: هل أثبت التحالف فاعلية ومدى جدواه، وهل تحققت الأهداف المتوخاة بالكامل أم جزئيًا أو لم تتحقق على الإطلاق. وهل كانت هناك آثار سلبية يمكن تلافيها في المستقبل، وهل هناك حاجة إلى توجيهات معينة، وهل تم التشارك في الإنجازات وحجم الدعاية، ثم ما هي الدروس المستفادة للاستعانة بها في المستقبل.

ويتم التحالف بين الدول لمواجهة خطر يتهددها جميعًا، ولو بصورة متفاوتة، من وجود دول قوية تشكل خطرًا عليها، أو تحالف هذه الدول مع الدولة القوية لاتقاء شرها، حتى وإن أدى ذلك إلى تمتعها بنفوذ أكبر، وربما أيضًا للمشاركة في ثمار انتصاراتها. وكثيرًا ما تختار دول قوية أن تتحالف مع دولة أقل قوة مثل

تحالف إيران مع سوريا أو مع جماعة مثل حزب الله أو تنظيم مثل حماس لمواجهة قوة عظمى مثل الولايات المتحدة.

وهناك أربعة محددات لمعرفة أي القرارات أكثر تأثيرًا. وهذه المحددات تلعب دورًا في تحديد مدى تهديد الدولة الأخرى لها، من هذه المحددات القوة الشاملة وعدد السكان والقدرات الصناعية والعسكرية ومدى التفوق التكنولوجي وحجم النمو الاقتصادي. هذا فضلا عن القرب الجغرافي وأهميته. بالتهديد يرتبط أحيانًا بالموقع الجغرافي، ومن المحددات الهامة القوة الهجومية بمعنى قوة الدولة على شن هجوم على دولة أخرى، ثم محدد آخر هو مدى النوايا العدوانية لأن هذا قد يحفز التحالف ضدها.

وفي التحولات الكبرى والثورات الشعبية من الصعب افتراض أن الأمور ستستمر على ما هي عليه لفترة طويلة. ولكن لوحظ أن ثورات الربيع العربي لم تغير كثيرًا من توازنات القوى في المنطقة، ولكن الأزمة السورية والمفاوضات الإيرانية الغربية تثير تساؤلات عما يمكن أن يحدث من تغيير في موازين القوى في المنطقة العربية على ضوء ما سيحدث من تحولات إستراتيجية تمليها مصالح الدول وخاصة العظمى منها.

ويعتقد معظم الخبراء أن سلسلة التحالفات التي أقامتها بعد الحرب العالمية الثانية كانت من أروع وأذكى أعمال الدبلوماسية في التاريخ. فالتحالف مع اليابان– الذي كان العدو اللدود المنهزم– لعب دورًا في الحرب الباردة بالسماح للولايات المتحدة لتغطية الجناح الشرقي للاتحاد السوفيتي وأظهر للصين وكوريا الشمالية أن الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها في شرق آسيا. وقد تجاوبت أجيال من القادة اليابانيين مع الاحتياجات الأمنية للولايات المتحدة، ومنها تبرع اليابان بـ 13 مليار دولار ضد صدام حسين مع مساعدات خارجية سخية لعدد من الأماكن الأخرى مثل أفغانستان، كما تبرعت اليابان بحوالي 5 مليارات من الدولار لدعم القوات الأمريكية المرابطة في اليابان خلال 25 سنة، ومع تزايد الأهمية الاقتصادية

والعسكرية والسياسية للصين تطلب من الولايات المتحدة أن تعمل سويًا مع اليابان لمواجهة هذا الخطر.

وتتحد دول أوروبا مع آسيا في اهتمامهما المشترك في مكافحة الإرهاب بمجهود مشترك. ولكن مفهومهما يختلف عن مفهوم الولايات المتحدة: فهما لا يهتمان بالتعاون مع الولايات المتحدة في الجهود العسكرية التي يعتقدان أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار وأنها تشجع على مزيد من الأعمال الإرهابية، ولهذا وصلتا إلى نتيجة أن التعاون الأوروبي الآسيوي الأعمق والأوثق فيما بينهما هو أفضل حل لمكافحة الإرهاب. ويرى بعض المحللين أنه ربما هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى ضرورة التحول إلى آسيا حتى لو كان على حساب اهتماماتها بالشرق الأوسط الإستراتيجي، ولو جزئيًا. ويرى آخرون أن هذا بداية لمخاطر تشعر بها أمريكا في أنها لم تعد تسيطر سيطرة كاملة على الأحداث في العالم. فهناك شعور لدى الأمريكيين بأن الإمبراطورية الأمريكية يجب أن تنسحب من الانتشار الواسع لتنقذ نفسها ماليًا واقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا.

ماذا بعد الثورات؟ Aftermath of Revolutions

التحديات التي تواجهها كثير من دول الربيع هي أشبه بتلك التحديات التي واجهتها دول أخرى وقعت فيها ثورات هامة في الماضي منذ عقود عديدة. وهناك بعض الثورات تنتهي إلى تحولات ديمقراطية، بينما توجد ثورات أخرى تقود إلى ديكتاتوريات مجددة ربما بأسماء مختلفة. فالديمقراطيات التي تنبثق من ثورات غالبًا ما تكون مستقرة، ولكن ليس معنى هذا أن علمية التحول تتم بيسر وسهولة وبدون عقبات.

وكما يحدث في كل الثورات، فإن الاستمرار على الطريق المؤدي للديمقراطية يتطلب ضغطًا شعبيًا على كل من لديه القدرة على خطف المطامح الديمقراطية، ومعنى هذا أن المظاهرات والاحتجاجات في ميادين وشوارع هذه الدول قد لا تنتهي، ولكن على المدى الطويل يؤدي عدم الاستقرار الناتج عن ذلك إلى

شكل من أشكال الديمقراطية.

ويرى بعض المحللين الغربيين أن أية عمليات اغتيال لزعماء المعارضة تؤدي دائمًا إلى سحب الأمل في إمكانية إحداث تحول ديمقراطي في الدول التي تجتاحها الثورات الشعبية. بما يوحي بأن بعض الثورات قد تنتهي بديكتاتوريات. متجددة. ولكن الأخبار الطيبة هي أنه حتى في ظل تحول مطول ومليء بالصعوبات والعقبات فإن نهاية الطريق تكلل دائمًا بديمقراطيات مستقرة لا رجعة فيها.

فما حدث في تونس ومصر من ثورات أخيرة واحتجاجات شعبية اتسم بها الربيع العربي كانت أساسًا موجهة ضد نظم أوتوقراطية مستبدة فاسدة متجذرة، أدت ببعض المحللين إلى تشبيهها بسقوط حائط برلين. وبدا لعدد كبير من الناس أن انتشار الديمقراطية أصبح أمرًا حتميًا. ولكن ذلك لا يمنع من وجود عقبات قد تؤخر تحقيق ذلك، ولكن إلى حين.

فالتحديات التي تواجهها كثير من دول ثورات الربيع العربي هي أشبه بتلك التي واجهتها دول أخرى في مناطق أخرى خلال ثورات كبرى في العقود العديدة الأخيرة. فبعض الثورات تؤدي إلى مراحل انتقالية تقودها في النهاية إلى الديمقراطية المبتغاة. بينما هناك ثورات أخرى قليلة تؤدي إلى النكسة والعودة مرة أخرى إلى الديكتاتوريات بمسميات مختلفة.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشبت حوالي 50 ثورة كبرى أدت إلى الإطاحة بنظم سلطوية وإلى إدخال إصلاحات سياسية هامة في ديمقراطيات ضعيفة. فالثورات التي تمت ضد أنظمة ديكتاتورية استطاع أكثر من ثلثها أن يعبر إلى الديمقراطية. بينما عدد التحولات الثورية عادت مرة أخرى إلى النظم السابقة التي ثارت عليها.

فالتقدم نحو الديمقراطية يمكن أن يمتد إلى سنوات. وقد تواجه الثورات عددًا من العثرات والمعوقات غير

المتوقعة خلال الطريق. كما أن التأرجح بين الديمقراطية والديكتاتورية ميز دولاً مرت بهذه التحولات مثل الأرجنتين وفرنسا وبيرو وتايلاند وأسوأ ما يمكن أن يحدث من سيناريوهات هو العودة إلى ديكتاتورية خالصة كما حدث بعد الثورة الفرنسية أو في السودان بعد الاستقلال بقليل. وخلال ذلك تبنى مؤسسات بلافتات ديمقراطية لا تحقق أماني الشعب الثائر وإنما تعزز حكم الحزب الواحد وهو ما تواجهه جنوب أفريقيا حسب تقدير بعض المحللين، وسبب ذلك هو ظهور مزيج من النخب الحاكمة السابقة القوية ونخب جديدة انتهازية تدخل في نفس المباراة من أجل حماية مصالح كل منهما على حساب الشعب من جديد.

إن أهم ما حققته ثورات الربيع العربي هو كسر حاجز الخوف وإحداث حراك شعبي نحو الحرية والديمقراطية في قفزة نوعية في بنية الواقع العربي باتجاه العوامل المادية التي أفرزتها طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أكد أحد المحللين. وأنها أكدت للمواطن العربي أهمية صوته في الانتخابات كوسيلة للتعبير عن ذاته ونيل حقوقه وتحقيق مطالبه، وفي مصر أوحى نجاح وضع الدستور والانتخابات الرئاسية– وهما استحقاقان من ثلاثة استحقاقات تتكون منها خارطة الطريق– الأمل في "لملمة الأوراق المبعثرة التي خلقتها الثورة من خلال العمل الجماعي ببناء دولة مؤسسية ذات طابع مدني تقبل مختلف الأطياف والآراء".

وبهذا أتاحت الثورات العربية– مهما بدت فيها من سلبيات وتجاذبات وتدخلات أجنبية– إعادة بناء الأمة العربية التي عملت الديكتاتوريات الفاسدة على إيجاد فتنة وبغض وضغينة بين العربي والعربي واصطنعت خصومات بين الجزائري والمغربي والسوري واللبناني والخليجي والمصري، ولكن هذه الثورات التي حركها الشباب النقي أظهرت للشعوب العربية المتنافرة أنها شعب واحد قادر على سحق الطغاة.

نقاط الضعف والقوة في الدول المتوسطة

Points of Weakness and Strength in Middle Powers

الدول أو القوى المتوسطة اصطلاح في العلاقات الدولية يعرف الدول التي ليست دولاً عظمى ومع ذلك تتمتع بنفوذ معتدل واعتراف دولي ولا يمكن للدول الكبرى أن تتجاهلها. ويكون للدولة الوسطى قوة وسلطة كافية لأن تصدر قراراتها دون الحاجة إلى مساندة دول أخرى أو الحصول على إذن منها.

وبالرغم من أن القوة الاقتصادية ليس العامل الفاصل، إلا أن الدولة المتوسطة يكون لها درجة من النفوذ المعنوي والاعتراف الدولي على مستوى العالم. وبالرغم من أن بعضها يمكن أن نطلق عليه دولة إقليمية، إلا أن البعض الآخر قد لا يكون له سيطرة على منطقة معينة. وتظهر التفرقة بين هذه الدول والدول العظمى والدول الصغرى في سلوك الدول المتوسطة في السياسة الخارجية. وتهتم بتوضيح ذلك بعض دوائر المعارف الإليكترونية ومنها ويكيبيديا.

وتستخدم الدول المتوسطة مهارتها الدبلوماسية النسبية في خدمة السلام والاستقرار العالمي من خلال مبادرات متعددة الأطراف قائمة على التعاون. وتمتاز الدول المتوسطة بأنها عادة غنية ومستقرة وديمقراطية وأحيانًا لا نفوذ إقليمي لها، إلا أنها تظهر توجهًا إقليميًا ولكنه يكون عادة ضعيفًا ومتناقضًا وربما غير مؤثر، كما أن كلا منها تحرص على تقديم امتيازات وتنازلات من أجل التهدئة ومحاولة إدخال إحداث إصلاحات في النظام العالمي.

ومع ذلك هناك بعض الدول المتوسطة البازغة التي تظهر نفوذًا إقليميًا أكبر، وهي في سلوكها وتصرفاتها تفضل التغيير العالمي القائم على التوافق وليس التطرف، كما تحبذ التكامل الإقليمي ولكنها تحرص على أن تكون لها هوية مختلفة عن الدول الضعيفة في مناطقها لأن لها طموحات أن تعتبر في المستقبل من القوى

الكبيرة التي يعمل لها حساب. وهي لهذا لا تمانع في الدخول في تحالفات مع دول مثلها لإظهار قوة جماعية أمام العالم.

وهناك تعريف آخر للدول المتوسطة ذات الأهمية الاقتصادية والتي تتمتع باحترام دولي، فهي تنبذ سباق التسلح النووي، مما يضفي عليها مصداقية دولية. ولكن طبقًا لهذا التعريف فإن الدول التي تحوز أسلحة نووية مثل الهند وباكستان وكل دولة مشاركة في نشاط الأسلحة النووية في حلف الأطلنطي قد لا تعتبر دولاً متوسطة.

أما بالنسبة لدبلوماسية الدول المتوسطة والتي تنعكس على سلوكها الدولي، فإنها أميل إلى السعي للتوصل إلى حلول متعددة الأطراف بالنسبة للمشكلات الدولية، وتميل أيضًا إلى اتخاذ مواقف قائمة على الحلول الوسط في المنازعات الدولية.

وهذه الدول تستخدم نفوذها النسبي ومهاراتها الإدارية وهيبتها الدولية في المحافظة على النظام والسلم الدوليين، من خلال إقامة الائتلافات والعمل كوسطاء ومن خلال إدارة وحسم المنازعات والصراعات الدولية عن طريق آليات مختلفة مثل قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهي تقوم بهذه الأنشطة الدولية بشعورها بنوازع مثالية مثل أن الدول الوسيطة عليها مسئولية أخلاقية جماعية لحماية النظام الدولي ممن يهدد هذا النظام من الدول العظمى الرئيسية. وظهر ذلك جليًا خلال الحرب الباردة.

ووفقًا لبعض أساتذة العلاقات الدولية والخبراء الدوليين فإن العلاقات بين الدول المتوسطة والدول العظمى تكشف أن هناك سلوكيات معقدة وآليات مساومة أكثر مما هو ظاهر ومعلن. فقوة هذه الدول التي تعزز دبلوماسيتها لا تتمثل في حجم الدولة أو قدراتها العسكرية أو الاقتصادية فحسب ولكن دبلوماسية هذه الدول يتم تعريفها حسب مناطق القضايا التي تستثمر فيها الدولة مواردها وعلمها

وتكنولوجيتها. فالدول المتوسطة تتجنب المواجهة المباشرة مع الدول العظمى، ولكنها تعتبر نفسها من "الفاعلين الأخلاقيين". وهي تسعى أن يكون لها دور في مناطق قضايا معينة مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة وقواعد التسليح وأنواعه. ولهذا فهي تعتبر قوة دافعة في عملية البناء المؤسسي العابر للجنسيات.

وتقوم دبلوماسية هذا النوع من الدول المتوسطة على ما يلي:

- الالتزام بتعدد الأطراف من خلال مؤسسات عالمية، والتحالف مع مثيلاتها من الدول المتوسطة.
- درجة عالية من تغلغل المجتمع المدني في السياسة الخارجية.
- دولة تعكس وتشكل هويتها الوطنية من خلال سياسة خارجية قائمة على حفظ السلام والأمن الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية وبروتوكول كيوتو.

ولمعهد الأمن القومي برنامج باسم مبادرة الدول المتوسطة. وهو يؤكد أهمية دبلوماسية الدول المتوسطة. ومن خلال هذه المبادرة توجد ثماني منظمات غير حكومية تعمل أساسًا بالتعاون مع حكومات الدول المتوسطة لتشجع الدول النووية على اتخاذ خطوات عملية للتقليل من المخاطر النووية والبدء في مفاوضات الحد من السلاح النووي.

وتعتبر هذه الدول ذات نفوذ خاص في القضايا المتعلقة بالحد من التسلح على أساس أنها دول ذات أهمية سياسية ودولية وتتمتع باحترام دولي وأنها نبذت الخوض في سباق السلاح النووي مما يعطيها مصداقية خاصة.